

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٣٨

الثلاثاء، ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سوميرات
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسون غونساليس
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد ياو شاجون
	غينيا الاستوائية	السيد سيباكو ريبالا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

## جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي  
لوسط أفريقيا (5/2019/430)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1915980 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

### الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

**الرئيس:** أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السفير ديان تريانسيه دجاني، الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا، على رئاسته لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير دجاني وفريقه على ما أبدوه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

### إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

### منطقة وسط أفريقيا

**تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2019/430)**

**الرئيس:** وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/430، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد فال.

**السيد فال (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس

الأمن عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.8421)، أحرزت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تقدما ملحوظا فيما يتعلق بعملية الإصلاح. فبعد وضع الصيغة النهائية لوثائق الإصلاح في كانون الثاني/يناير، من المتوقع أن يعقد مجلس وزراء الجماعة اجتماعا في ٢١ حزيران/يونيه للتثبت من هذه الوثائق. ويحدونا الأمل في أن تقرر جمعية رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الوثائق قبل نهاية هذا العام. ويُنْتَظَر أن تُسَهَم عملية الإصلاح هذه في تحويل الجماعة إلى منظمة أكثر فعالية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي ومنع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن بناء السلام. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة ملتزما بالمساعدة في تعزيز هذه القدرات، بناء على الخبرة القيمة المتاحة بالفعل. ومن شأن هذا الإصلاح أن يوفر للمنظمة ولاية وأدوات ملائمة بقدر أكبر، فضلا عن الوسائل اللازمة للاضطلاع بهذه الولاية. وأناشد الدول الأعضاء في الجماعة تعزيز ما تقدمه من دعم إلى هذه العملية وذلك لضمان الانتهاء منها في الوقت المناسب والشروع في إصلاح الجماعة لمصلحة السلام والاستقرار والتكامل على الصعيد الإقليمي.

وحتى الآن، لا تزال لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا هي المنبر الأساسي الذي يمكن فيه للدول الأعضاء في الجماعة عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة السلام والأمن في وسط أفريقيا والإجراءات الموصى بها للتصدي للأخطار التي تهدد الاستقرار الإقليمي. وقد عدت للتو من كينشاسا، حيث عقدت اللجنة اجتماعها الوزاري الثامن والأربعين في ٣١ أيار/مايو، والذي ركز على الحالة السياسية والأمنية في وسط أفريقيا. وأحاط أعضاء اللجنة علما بإجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مما مكن البلد من التداول

الممارسات الجيدة بين مناطق وسط وشرق وغرب أفريقيا بشأن هذه المسألة، بالنظر إلى البعد الأقليمي لهذه الظاهرة.

(تكلم بالفرنسية)

كثفت جماعة بوكو حرام هجماتها على الكاميرون وتشاد منذ أواخر عام ٢٠١٨، مما أسفر عن مقتل حوالي ١٠٠ من المدنيين وأفراد قوات الدفاع والأمن. وعلى الرغم من الجهود المحمودة التي تبذلها البلدان المتضررة ولجنة حوض بحيرة تشاد، لا تزال هذه الجماعة الإرهابية تشكل تهديدا أمنيا لمنطقة وسط أفريقيا وخارجها. وهذه الحالة تدعو إلى تعزيز التعاون وتحسين تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين البلدان المتضررة والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، فضلا عن تقديم مساعدة دولية أكبر وأكثر استدامة لإلحاق الهزيمة ببوكو حرام وتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع.

وهكذا، فإن الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي وبناء القدرة على الصمود في مناطق حوض بحيرة تشاد المتضررة من أنشطة جماعة بوكو حرام، المعتمدة في آب/أغسطس ٢٠١٨، تمثل مصدر أمل للناس الذين يعيشون في تلك المناطق. وما زلت أعمل جنبا إلى جنب مع السيد شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لإذكاء الوعي فيما بين الشركاء بشأن ضرورة مواصلة الالتزام بمكافحة جماعة بوكو حرام. وأغتنم هذه الفرصة لكي أدعو مرة أخرى الدول المعنية إلى تكثيف جهودها من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية على الصعيد الوطني، وأدعو الشركاء الدوليين إلى دعم هذه الجهود.

وأشير إلى أن جيش الرب للمقاومة لا يزال يشكل خطرا يهدد السلام والأمن في وسط أفريقيا، وبخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشجع حكومات المنطقة دون الإقليمية وأعضاء مجلس الأمن على دعم الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء آليات

السلمي للسلطة. كما رحبوا بتوقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأعربوا عن دعمهم للجهود المبذولة للدعوة إلى الرفع الكامل للحظر المفروض على الأسلحة. وأحاطوا علما بالجهود التي تبذلها حكومة الكاميرون لإيجاد حل دائم للأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي، وشجعوا الحكومة على مواصلة الحوار من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي أعقاب جلسة مغلقة عُقدت بشأن تمويل المؤسسات الإقليمية والترحال الرعوي عبر الحدود، قام أعضاء اللجنة، في جملة أمور، أولا، دعوة الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى الانتهاء من عملية صياغة لائحة للجماعة بشأن الرعي والترحال الرعوي؛ وثانيا، الدعوة إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن هذه المسألة؛ وثالثا، تشجيع الدول الأعضاء في الجماعة على المشاركة في الاجتماعات المخصصة لإصلاح المنظمة؛ ورابعا، التأكيد على أهمية وضع آليات لضمان انتظام دفع المساهمات المالية.

ولا تزال الاشتباكات المتكررة والمميتة في كثير من الأحيان بين الرعاة والمزارعين في العديد من البلدان تشكل مصدر قلق بالغ وتهديدا للأمن والتكامل الإقليميين. وتذكرنا التوترات الطائفية في شرق تشاد والاشتباكات بين الرعاة الرحل والمزارعين المستقرين، وكذلك الهجمات على القرى في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢١ أيار/مايو، بالحاجة الملحة إلى معالجة مسألة الرعي والترحال الرعوي. ويسرني زيادة الاهتمام بذلك في وسط أفريقيا، وأرحب بالاستنتاجات التي خلصت إليها حلقة العمل التي نُظمت في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو في كينشاسا، والتي وضعت الصيغة النهائية لصك مشروع لائحة بشأن الرعي والترحال الرعوي. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في هذا المجال. كما سيستمر، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في تشجيع التعاون وتبادل

الجماعات المسلحة الانفصالية وقوات الدفاع والأمن الوطنية. وما زال المدنيون الضحايا الرئيسيين للنزاع. وفقد الكثيرون أرواحهم، بينما شرد ما يقرب من ٥٣٠.٠٠٠ داخليا في المنطقة الشمالية الغربية والجنوبية الغربية والمناطق غير الساحلية، ولجأ أكثر من ٣٠.٠٠٠ إلى نيجيريا. إن السكان المتضررين في أمس الحاجة إلى المساعدة، في حين أن وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية لا يزال يشكل تحديا بسبب الشواغل الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف الكاميرون ٢٧٨.٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٠٤.٠٠٠ لاجئ نيجيري في أقصى المنطقة الشمالية من البلد. وأتني على توفير الحكومة للمساعدات الإنسانية وأشير إلى أن ١٣ في المائة فقط من خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة مولت حتى الآن. وأدعو الشركاء الدوليين إلى النظر في تقديم المساعدة المالية لتمكين توفير كافة المساعدات الإنسانية التي تمس حاجة السكان الضعفاء إليها.

وعلى الرغم من أن تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى يثير العديد من التحديات، فإنه يظل أداة فعالة للمساهمة في تحقيق السلام الدائم في البلد. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع المنطقة دون الإقليمية والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدورها في نجاح الاتفاق. وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب بإعادة تفعيل اللجنة المشتركة بين الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي الشهر الماضي. وأشجع جمهورية أفريقيا الوسطى والدول المجاورة الأخرى على إعادة تنشيط اللجان المشتركة الثنائية، التي ينبغي أن تيسر المناقشات المتعلقة بإدارة الحدود والتحديات الأمنية المشتركة.

وأرحب بإعلان صندوق النقد الدولي في ٩ أيار/مايو أن بعثته قد أنهت المناقشات مع جمهورية الكونغو وتوصلت إلى اتفاق، رهن الاستشارة، يمكن أن يدعمه برنامج في إطار

أمنية بديلة للقضاء على جيش الرب للمقاومة في إطار التعاون الإقليمي والقوة الاحتياطية الأفريقية.

وفيما يتعلق بالحالة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون، نشير إلى عدة زيارات رفيعة المستوى إلى البلد وسلسلة من البيانات العامة من الشركاء الرئيسيين، الذين أعربوا جميعا عن قلقهم بشأن مسائل الحماية ودعوا إلى إجراء حوار صادق وشامل للجميع. وفي ٩ أيار/مايو، أعلن رئيس الوزراء جوزيف ديون - نغوتي أن الرئيس بول بيا على استعداد للدخول في حوار بشأن جميع المسائل، باستثناء المسائل المتصلة بالانفصال، بغية إيجاد حل دائم للأزمة. وهذه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وفي بيان عن الحالة الاجتماعية والسياسية في الكاميرون صدر في ٢٨ أيار/مايو، أشارت الحكومة إلى الجهود المبذولة حتى الآن لمعالجة الحالة الإنسانية والانخراط في حوار مع جميع أصحاب المصلحة. وأكد أيضا على التزامه بالتعاون مع أعضاء مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء الأخرى ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الثنائية.

وأشير إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام بشأن أهمية الحفاظ على وحدة الكاميرون وسلامة أراضيها. ومن المهم أيضا التشديد على أن البحث عن حلول للأزمة يجب أن يسترشد بجهود الحكومة. وإجراء حوار شامل للجميع هو السبيل الأمثل للحفاظ على استقرار البلد، وهو أمر أساسي للمنطقة دون الإقليمية برمتها. ولذلك فإنني أشجع السلطات الكاميرونية على مواصلة جهودها في إجراء حوار والدفع قدما بعملية اللامركزية. وأكد من جديد استعداد الأمم المتحدة للعمل مع الكاميرون في هذا المجال وغيره من المهام الرئيسية، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبناء السلام، من خلال صندوق بناء السلام، من بين مصادر أخرى للتمويل.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن الحالة في الميدان مستمرة في التدهور، مع تكرار الاشتباكات بين

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر السيد فال على ما قاله وعلى ما يبذله من جهود. إننا نرحب بقوة بالدعم المستمر الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة، ونعتقد أن التعاون الوطني والإقليمي والدولي يظل أساسيا للتصدي لتلك التحديات. ومن هذا المنطلق، سرتني أن أسمع وأقرأ عن الدعم الذي ما فتئ يقدمه الممثل الخاص فال إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأمانتها بينما تضع خطة عملها للإصلاح. وإنني وزملائي نتطلع بالتأكيد إلى التوصل بمعمومات مستكملة عن آخر المستجدات في هذا الشأن مع قرب الانتهاء من وضع الخطة وتنفيذها خلال ما تبقى من العام. وأشكر السيد فال على ما قام به حتى الآن في ذلك الصدد.

يمثل الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مثالا على الكيفية التي يمكن بها لجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجهود الوطنية تحقيق التقدم صوب السلام. وفي ذلك السياق، كان اجتماع اللجنة الثنائية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون في بانغي يومي ٦ و ٧ أيار/مايو موضع ترحيب كبير. ونشجع حكومات البلدان المجاورة على دعم تنفيذ الاتفاق.

إن المملكة المتحدة صديق وشريك للكاميرون منذ أمد بعيد. ونقدر كثيرا سخاء الكاميرون تجاه اللاجئين من منطقة حوض بحيرة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونعمل مع الكاميرون للتصدي لخطر جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا. ومع ذلك، فإننا نشاطر الأمين العام شواغله التي أعرب عنها في تقريره (S/2019/430)، وقد ناقشنا جميعا تلك الشواغل في اجتماع صيغة أريا في ١٣ أيار/مايو

التسهيل الائتماني الممدد. ويأتي هذا التطور الإيجابي عقب عامين من المفاوضات.

وفي غابون، أشار صندوق النقد الدولي مؤخرا إلى استقرار حالة الاقتصاد الكلي. وفي الوقت نفسه، يتعافى الرئيس علي بونغو أونديمبا في ليبروفيل من مشاكله الصحية. ومنذ أيار/مايو، تلقى زيارات من الرؤساء فواري إيسوزيمنا غناسينغي، رئيس توغو، والحسن واتارا، رئيس كوت ديفوار، وماكي سال، رئيس السنغال، فضلا عن الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، السيدة لوز موشيكيوابو. ويتوقع أن يزوره رؤساء دول أخرى في الأيام المقبلة.

وأحيط علما بالجهود التي تبذلها السلطات التشادية لإجراء الانتخابات البرلمانية قبل نهاية العام، وأدعو جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية إلى المساهمة في تنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع في إطار المواعيد النهائية المتوخاة.

وفي مواجهة كل هذه التحديات، يظل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ملتزما التزاما راسخا ببناء القدرات الإقليمية في مجالات منع نشوب الأزمات وإدارة الأزمات والنزاعات، بما في ذلك تقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ودولها الأعضاء. ونحن على ثقة من أن النتائج التي خلص إليها الاستعراض الاستراتيجي الجاري للمكتب الأمم المتحدة الإقليمي ستسهم في تعزيز فعالية المكتب ودوره بوصفه أداة رئيسية من أدوات الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسنواصل بذل كل جهد ممكن لتحسين الاتساق والتنسيق بين هذه الكيانات، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن. وأشكر المجلس على اهتمامه ودعمه المستمر.

**الرئيس:** أشكر السيد فال على إحاطته الإعلامية.



بدء حوار سياسي ذي مصداقية، وشامل للجميع، وهادف. وقد كان هناك عدد من إعلانات الترحيب من جانب حكومة الكاميرون، ولكن علينا أن نرى ذلك يتحول إلى واقع على الأرض. إن صندوق بناء السلام يتيح فرصة حقيقية لحكومة الكاميرون للحصول على دعم الخبراء لمقترحاتها ومبادراتها.

ويبين تقرير الأمين العام (S/2019/430) بوضوح أن تقلص الحيز المتاح للمعارضة السياسية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام الحرة والمستقلة أمر يستوجب القلق ليس فيما يتعلق بالكاميرون فحسب، بل بالنسبة أيضا لتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو. ونحث حكومات تلك البلدان على اتخاذ خطوات بناءة لضمان حماية الحيز المدني والحقوق المدنية والسياسية، نظرا إلى أنها اللبنة الأساسية للاستقرار على المدى الطويل.

إن المملكة المتحدة لا يزال يساورها بالغ القلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية والأمنية في منطقة حوض بحيرة تشاد الأوسع نطاقا بسبب النزاع الدائر مع جماعتي بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، وما تقومون به من أعمال. ونحن ندين تماما العنف الذي تمارسه هاتان الجماعتان ضد السكان المدنيين، وندرك التضحيات التي قدمتها القوات المسلحة التابعة لبلدان حوض بحيرة تشاد في الكفاح ضد الإرهاب. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الجهود الرامية إلى معالجة تلك الأزمة. ومن الحري أن تقود حكومات البلدان المتضررة نفسها، أولا وقبل كل شيء، استجابة منسقة ومتسقة، لكن بدعم من الشركاء الإقليميين والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما في ذلك المملكة المتحدة، بطبيعة الحال.

وأرحب ترحيبا حارا بالزيارات المشتركة التي قام بها الممثل الخاص فال مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد شمباس، إلى بلدان المنطقة. وإنني أتطلع إلى تلقي المجلس تقريرهما المشترك حالما تتم زيارتهما لجميع تلك

عندما استمعنا إلى شهادات الموجودين في الميدان والوكالات الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الحالة الإنسانية المتدهورة في الكاميرون، والتي تقترب بسرعة من مرحلة الأزمة. وأشير إلى أن الأزمة في المناطق الناطقة بالإنكليزية قد أدت إلى فرار أكثر من ٥٦٠ ٠٠٠ كاميروني من ديارهم، بمن في ذلك ٣٢ ٠٠٠ لاجئ إلى نيجيريا. إن هناك حوالي ٤,٣ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، من بينهم نحو ٢,٣ مليون طفل. هذا هو الاتجاه الذي يثير القلق بصفة خاصة. وكما علمنا من مقدمي الإحاطات الإعلامية في ١٣ أيار/مايو حدثت زيادة جسيمة في هذه الأرقام خلال العام الماضي. إننا إزاء حالة آخذة في التدهور بسرعة.

وهناك أيضا تقارير عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان من جانب كل من قوات الأمن الكاميرونية والانفصاليين المسلحين؛ ومنع لوصول المساعدات الإنسانية، مما يسبب شواغل حقيقية. إننا نشعر بقلق عميق إزاء تقارير عن استهداف المرافق الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية، وهو ما يجب أن يتوقف. ونذكر جميع الأطراف بأن أي استهداف متعمد للمرافق الصحية أو العاملين في مجال الرعاية الصحية هو انتهاك للقانون الإنساني الدولي. ونحن نرحب كثيرا بزيارة ميشيل باشليه، المفوضة السامية لحقوق الإنسان. ومن المهم الآن أن يتحقق وصول موظفي حقوق الإنسان التابعين لها إلى المناطق المتضررة.

وهناك خطر حقيقي من حدوث صراع مستعص طويل الأمد في الكاميرون، قد يكون له تأثير سلبي على الاستقرار الإقليمي الهش، مع ما يترتب على ذلك من آثار أوسع نطاقا على السلم والأمن الدوليين. ونشدد على أهمية وحدة الكاميرون وسلامته الإقليمية، ونعتقد أن لشركائنا الأفريقيين دور هام يقومون به لدعم التوصل إلى حل مستدام للأزمة، بما في ذلك من خلال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وقيادة الاتحاد الأفريقي. وما زلنا نحث حكومة الكاميرون على

الحكم الديمقراطي. ونشدد على أنه إذا أريد استدامة مثل هذا التوطيد، ينبغي أن تستغل المرأة خبرتها وكفاءاتها في ما يجري في المنطقة من حوار ومفاوضات، من أجل السلام. بيد أننا نشجع السلطات في بلدان المنطقة كذلك، على مواصلة بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة، وتمكين الحوار الشامل باعتباره شرطا مسبقا لإقامة بيئة سياسية مستقرة وبناءة. وفي هذا السياق، نشيد بالعمل الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في مجال المساعي الحميدة والوساطة والدبلوماسية الوقائية.

وفي الوقت نفسه، تدين بولندا استمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة والإرهابية في منطقة حوض بحيرة تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي لا تزال تزعزع استقرار المنطقة بأسرها. ونؤكد أن من الضروري زيادة الدعم المقدم من الشركاء الدوليين إلى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد، ومبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

وتشعر بولندا بالقلق إزاء حقيقة أن الهشاشة المؤسسية والفقر والتدهور البيئي، التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، ستواصل الإسهام في الأزمات الإنسانية والانكماش الاقتصادي. ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل والاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والقيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتنقل، فضلا عن العنف الجنسي والجنساني. ويساور بولندا القلق بوجه خاص إزاء الحالة في الكاميرون وبوروندي في هذا الصدد. وندعو السلطات في هذين البلدين إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع المزيد من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وضمان احترام الحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، لجميع المواطنين.

البلدان. وأعتقد أن تلك ستكون فرصة طيبة لنا عندئذ للعودة إلى هذه المسألة ومناقشتها فيما بيننا.

وأخيرا، أود أن أقول أننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء تفشي فيروس الإيبولا حاليا في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي الدعم التقني والمالي اللازم للتصدي لهذا الوباء، وهو ما تقوده الحكومة الكونغولية والأمم المتحدة. إننا نرحب ترحيبا حارا بتعيين أحد كبار موظفي الأمم المتحدة مؤخرًا كمنسق للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، ومقره في بوتيمبو.

**السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** اسمحوا لي في البداية أن أهنئ السفير دجاني وفريقه على رئاسته الناجحة جدا ومنجزاتها الكبيرة. وفي الوقت ذاته أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وأنا على ثقة بأنكم ستقودون أعمال المجلس بمهارة كبيرة، ودبلوماسية سلسة، وخبرة واسعة.

(تكلمت بالعربية)

أتمنى لك كل التوفيق.

(تكلمت بالإنكليزية)

أولا، أود أن أشكر الممثل الخاص السيد فرانسوا لونسيني فال على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الجهود المبذولة في المنطقة.

وأد التركيز في بياني هذا على ثلاث مسائل بالغة الأهمية: أولا، الحالة الأمنية؛ ثانيا، الجوانب الإنسانية والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وثالثا، دور المنظمات الإقليمية.

إن الحالة الأمنية في المنطقة لا تزال هشة. ولما كانت العمليات الانتخابية لا تزال عاملا هاما للاستقرار في وسط أفريقيا، فإننا نشيد ببعض التطورات الإيجابية من أجل توطيد

كما أود أن أشكر الممثل الخاص فرانسوا لونسيني فال على إحاطته الإعلامية وعلى عمله على رأس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. إن الحالة في وسط أفريقيا لا تزال متقلبة سياسيا في بعض الأحيان فيما تعاني المنطقة من ظروف هشة في مرحلة ما بعد الانتخابات ومن استمرار الانتهاكات التي ترتكبها جماعة بوكو حرام، فضلا عن العنف المتصل بأعمال النهب والسلب وأنشطة الترحال الرعوي من قبل بعض الجماعات المسلحة.

وفي هذا السياق، تبين الإجراءات التي اتخذها الممثل الخاص القيمة المضافة الكاملة لاتباع نهج إقليمي لتحسين فهم ديناميات منطقة وسط أفريقيا وتعزيز النهج الوقائي التي تتبعه الأمم المتحدة في المنطقة. ولذلك، تؤكد له فرنسا دعمنا الكامل في مهامه المتمثلة في المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية على السواء، وفي مهامه من أجل تقديم الدعم إلى المبادرات الإقليمية، لا سيما مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويحدونا الأمل في أن يساعد الاستعراض الاستراتيجي المقبل في تعزيز عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على جميع الجبهات.

وأود أن أشدد على ثلاث حالات نعتقد أنها تستحق التنويه بشكل خاص اليوم: جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وجماعة بوكو حرام.

أولا، فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، فقد أرسى توقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي في ٦ شباط/فبراير آفاق إنهاء الأزمة وإحلال السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، من الضروري أن تنفذ الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى الاتفاق بحسن نية ومن دون تأخير. وأعمال العنف التي ارتكبتها مؤخرا حركة "العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" في منطقة باوا، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٥٠ مدنيا، غير مقبولة بالمرّة.

وتقدر بولندا أيضا تقدير جميع الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المنطقة، ولا سيما الزيارة التي قامت بها مؤخرا المفوضة باشليه إلى ياوندي. وندعو الحكومة الكاميرونية إلى السماح للمفوضية بإجراء مهمة تقييم لحالة حقوق الإنسان، ونحث السلطات في بلدان المنطقة على التعاون مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد من جديد التزامات جميع أصحاب المصلحة في الميدان بالالتزام بالمسؤوليات المنوطة بهم بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشدد أيضا على أهمية إتاحة الوصول الكامل للعاملين في المجال الإنساني إلى المجتمعات المحلية الضعيفة.

وتسلم بولندا بالدور الاستراتيجي للمنظمات الإقليمية في الحد من التوترات على أرض الواقع. ويحدونا الأمل في أن يبدي الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمؤسسات دون الإقليمية الأخرى قدرا أكبر من العزم في دعم عمليات السلام في المنطقة. وفي هذا السياق، تسلم بولندا بالدور القيادي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز التنسيق والاتساق في التدابير المتخذة، فضلا عن تعزيز أوجه التآزر فيما بين جميع كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا.

وأود أن أختتم بالإعراب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص فال.

**السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أتمنى لكم ولفريقكم ولجميع الذين يحتفلون بالعيد اليوم عيدا مباركا. وأود أيضا أن أهنتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه، ويوسعكم التعويل على دعم فرنسا الكامل طوال فترة رئاستكم.



وضمن وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، هي التزامات غير قابلة للتفاوض ويجب أن تحظى بالأولوية قبل أي شيء آخر.

وفي هذا السياق، تبذل فرنسا جهودها لتشجيع السلطات الكاميرونية على إطلاق حوار سياسي شامل للجميع وعلى تنفيذ تدابير للحد من التوترات وترسيخ اللامركزية. وتدعو فرنسا أيضا جميع أصحاب المصلحة إلى وضع حد للعنف وضمن استعادة سيادة القانون واحترام السلامة الإقليمية للكاميرون، التي لا يمكن التشكيك فيها. وأكرر النقطة التي أثارها الممثل الخاص للتو، حيث نعتقد أن صدور رسائل مماثلة عن الاتحاد الأفريقي والمنطقة سيكون أمرا مفيدا للغاية في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، نرى أن الزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس الوزراء إلى المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية وبياناته المتعلقة ببدء الحوار والمعلومات الواردة عن إجراء اتصالات أولية مع الأطراف المعنية، هي بوادر إيجابية. ولا بد الآن من تنفيذ هذه الإعلانات في أقرب وقت ممكن.

فيما يتعلق بنقطة الأخيرة، بشأن جماعة بوكو حرام، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الأنشطة التي تقوم بها الجماعة في منطقة حوض بحيرة تشاد، على الرغم من الرد القوي من جانب بلدان المنطقة. واستعادة الأمن هي السبيل الوحيد الذي سيتيح المجال لعودة الخدمات الأساسية واستئناف النشاط الاقتصادي واتخاذ إجراءات لتحقيق التنمية في الأجل الطويل. وستواصل فرنسا دعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في مكافحتها للإرهاب. كما أن إعادة إدماج المقاتلين السابقين والمصالحة وحماية المرأة والشباب هي من الأمور الحيوية أيضا لتحقيق الاستقرار في المنطقة بصورة مستدامة.

إن ثمة أهمية كبيرة للمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة مثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تحسين فعالية وكفاءة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات.

ويشكل ذلك انتهاكا خطيرا للالتزامات التي تعهدت بها تلك الجماعة المسلحة، لا سيما بالنظر إلى أنها من الأطراف الموقعة على اتفاق السلام.

وفي هذا السياق، لا بد أن يكون وقف العنف التي ترتكبه تلك الجماعات، فضلا عن نزع سلاحها وتسريح أفرادها، بالإضافة إلى استعادة سلطة الدولة تدريجيا في جميع أنحاء البلد، إحدى الأولويات في تنفيذ اتفاق السلام. ويجب على الحكومة أيضا أن تبدأ عملية اعتماد قانون بشأن اللامركزية والانتقال إلى تشكيل لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة والتعويضات. ويكفل تحقيق لامركزية العدالة الانتقالية جعل الإدارة المحلية أقرب إلى السكان وأكثر فعالية. وسيكون هذا أيضا بمثابة استجابة لطلب تحقيق العدالة الذي أعرب عنه شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

وإذا كنا نريد نجاح تنفيذ اتفاق السلام، فمن الأهمية بمكان أن يشارك المجتمع الدولي مشاركة كاملة بطريقة منسقة في السياقات السياسية والمالية. وبناء على ذلك، فإن للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبلدان المنطقة، بوصفها الأطراف الضامنة للاتفاق، دورا بالغ الأهمية. ومن ثم، نشجع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مواصلة جهودهما، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، ونشجع بلدان المنطقة على زيادة انخراطها.

أنتقل الآن إلى الحالة في الكاميرون، حيث نؤيد تماما التقييم الذي قدمه الممثل الخاص. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، تعرب فرنسا عن القلق البالغ إزاء تدهور الحالة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون. إذ أن الخسائر البشرية كبيرة، فيما يزداد الوضع الإنساني صعوبة وتتصاعد الهجمات على العاملين في المجالين الطبي والإنساني وعلى الهياكل الأساسية للرعاية الصحية والمدارس. ومع ذلك فإن حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في الأنشطة الإنسانية والمجال الطبي، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

في الأسابيع الأخيرة. ونود أيضا أن نعرب عن استيائنا الشديد إزاء استمرار الهجمات على المدارس والمستشفيات والعاملين في المجال الإنساني.

وأمام هذه الحقائق الخطيرة للغاية، يرى وفد بلدي أن حماية المدنيين مسألة ملحة للغاية. وندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بإنشاء وحدات أمنية خاصة مشتركة؛ وإلى تنفيذ برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن؛ وتعزيز سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وفي هذا الصدد، تشيد كوت ديفوار بالجهود التي يبذلها الرئيس فوستان تواديرا، وتعرب عن تأييدها التام عقب بدء أنشطة لجنة متابعة اتفاق الخرطوم في ١٥ أيار/مايو.

ومن المهم أن نؤكد على الدور الداعم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن نرحب بذلك الدور، فضلا عن تعزيز التعاون بين دول المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما من خلال إنشاء لجان تعاون مشتركة، تُعد بمثابة إطار لإيجاد حلول للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية التي تنشأ عنها هذه الدول.

ولذلك، يرحب وفد بلدي بإعادة إنشاء اللجنة المشتركة للكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ أيار/مايو، ويأمل أن تمكن كلا البلدين من النظر في إيجاد حلول مستدامة لتحدياتهما المشتركة.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تنضم كوت ديفوار إلى بقية المجتمع الدولي في الإعراب عن التقدير الواجب للبيئة الاجتماعية السياسية المستقرة التي تم إيجادها في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وتعيين رئيس الوزراء. ولا تزال مقتنعين بأن حكومة الكونغو وشعبها لديهما القدرة على معالجة التحديات الاجتماعية والسياسية والأمنية والإنسانية التي يواجهونها.

وستواصل فرنسا دعم الأنشطة الإنمائية الحيوية التي تقوم بها الأمم المتحدة، بروح من الشراكة المعززة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية.

**السيد أودوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** اسمحو لي أن أبدأ بأن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق في رئاسة مجلس الأمن التي يتولاها بلدكم خلال شهر حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أهنئ السفير دجاني وجميع أعضاء فريقه على تميز الرئاسة الإندونيسية التي أدارت أعمال المجلس بشفافية وإنصاف خلال شهر أيار/مايو

وأود أيضا أن أشكر السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على إحاطته الإعلامية النيرة بشأن الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في وسط أفريقيا ومنطقة حوض بحيرة تشاد، فضلا عن أنشطة المكتب.

تعرب كوت ديفوار عن ارتياحها لعقد الانتخابات في بيئة سلمية عموما في عدة بلدان من منطقة وسط أفريقيا. بيد أن هذا النجاح النسبي لا يمكنه أن يحجب استمرار التحديات السياسية والأمنية المتعددة التي تؤثر على الحالة الإنسانية في المنطقة. فالأطماع المتعلقة بالموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الفقر وانعدام الأمن وتحديات إعادة الإعمار، هي جميعا عوامل تؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية والإنسانية في هذه المنطقة التي تملك إمكانات هائلة.

وهذا هو السبب في ترحيب بلدي بتوقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ شباط/فبراير، بينما يلاحظ مع القلق عدم حرص الجماعات المسلحة على ترجمة الالتزامات التي قطعتها على نفسها مختارة إلى إجراءات ملموسة. وفي هذا الصدد، يدين بلدي أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة والتي أسفرت عن مقتل أكثر من ٥٠ مدنيا في الجزء الشمال الغربي من البلد

وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن جيش الرب للمقاومة، على الرغم من الحد من قدراتها العملية، فإن أعماله، بما في ذلك عمليات الاختطاف والنهب والقتل، لا تزال تشكل خطرا على سلامة المدنيين وأمنهم، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتعلق بمواصلة مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

وبلدي مقتنع بأنه، على الرغم من تعدد التحديات المتواصلة في أفريقيا الوسطى، لا يزال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا أداة قيمة لتنفيذ الدبلوماسية الوقائية والتنسيق فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، ولا غنى عن إسهاماته في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ولذلك السبب، يتمتع الممثل الخاص للأمين العام بدعم كوت ديفوار المستمر لجهوده الدؤوبة والمثيرة للإعجاب. ونشجعه على مواصلة دوره الريادي من خلال تعاونه مع دول وسط أفريقيا من أجل تهيئة بيئة دون إقليمية مواتية لتحقيق السلام والتنمية على الصعد السياسية والأمنية والإنسانية.

**السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** أود، في البداية، أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، وفريقكم كل النجاح في رئاسة مجلس الأمن. ويمكنكم التعويل على دعمنا الكامل. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، فرانسوا لونسيني فال، على إحاطته الإعلامية والعمل الهام الذي يضطلع به، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/430).

لا يمكن إنكار قيمة أعمال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وتقاريره نصف السنوية بسبب تركيزها الإقليمي والمواضعي. ورغم موافاة المجلس بالمعلومات بانتظام عن المنطقة أو بعض البلدان الأعضاء فيها، فإن مناقشاتنا نصف السنوية، مثل مناقشة اليوم، تمكننا من أن نفهم على نحو أفضل التطورات

ولذا، يحث بلدي جميع الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية على العمل معا لكفالة استمرار الهدوء السائد على المدى الطويل وتعزيز المصالحة الوطنية التي تشكل ضمانا للسلام الدائم. وفي ذلك السياق، يشجع بلدي الحكومة الكونغولية على مواصلة جهودها، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء متعددي الأطراف، سعيا لحل المسألة الشائكة المتعلقة بوباء الإيبولا.

وفيما يتعلق بالكامبيرون، نود أن نردد ما قاله الممثل الخاص للأمين العام منوها بالإنجازات الأخيرة التي حققتها حكومة هذا البلد الشقيق نحو التوصل إلى اتفاق دائم وشامل بشأن الأزمة بهدف الحفاظ على سلامته الإقليمية ووحدته الوطنية.

وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، يدعو وفد بلدي جميع الجهات المعنية بالأزمة إلى إعطاء الأولوية لإقامة الحوار للتوصل إلى حلول توافقية لجميع التحديات السياسية والاجتماعية. وما زلنا مقتنعين بأن المجتمع الدولي، والاتحاد الأفريقي وجماعة دول شرق أفريقيا على وجه الخصوص، يمكنهم أن يضطلعوا بدور بناء في الحالة الراهنة. ولذلك، فإننا نحثهم على مواصلة جهودهم الرامية لإيجاد حلول عاجلة للمسائل الإنسانية الملحة، وتنظيم انتخابات سلمية في عام ٢٠٢٠.

وتشير كوت ديفوار أيضا إلى الشواغل التي أعرب عنها مجلس الأمن مرارا وتكرارا إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد، حيث تعمل الجماعات الإرهابية المسلحة، من قبيل بوكو حرام، والشبكات الإجرامية العابرة للحدود. ويرى بلدي أن النهج الأمني الذي اتخذته دول المنطقة، من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، لا يزال ملائما. وعليه، يجب دعم هذا النهج من خلال بذل الجهود الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة آثار تغير المناخ.

وفي غضون بضعة أسابيع، سيناقش المجلس استعراضا استراتيجيا للمكتب. وسيكون التحدي هو تعزيز دور المكتب إلى أقصى حد في مجال منع نشوب النزاعات، كما ذكرت، مع التقليل إلى أدنى حد من تداخل أنشطته مع أنشطة الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة. ونعتبر الاستعراض الاستراتيجي فرصة فريدة للأمم المتحدة والمجلس لتوسيع نطاق وسائل عملنا في مجال الإنذار المبكر وآليات الاستجابة للكوارث.

**السيد ياو شاوجون (الصين) (تكلم بالصينية):** أود أن أبدأ بتهنئة الكويت على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وستدعم الصين عملكم، سيدي الرئيس، دعما كاملا. وأود أيضا أن أشكر إندونيسيا على عملها الرائع خلال رئاستها للمجلس في أيار/مايو.

وأود أن أشكر السيد فال، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على إحاطته الإعلامية.

أحرز مؤخرا تقدم في العمليات السياسية في بلدان وسط أفريقيا. فقد وقعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة مع الجماعات المسلحة، ونجحت العديد من البلدان في إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية. وتم تشكيل حكومات وبرلمانات جديدة. واستمر التقدم في عملية التكامل الإقليمي، واعتمدت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا سياسة مشتركة بشأن الهجرة النازحة والهجرة الوافدة وأمن الحدود. وأبدت بلدان وسط أفريقيا والمنظمات الإقليمية المزيد من الإرادة والقدرة على الحفاظ على السلام والاستقرار، وتشجيع التنمية المشتركة. وترحب الصين بتلك التطورات.

ولكن في الوقت نفسه، لا تزال عوامل مثل النزاعات والفقر والمرض تعوق تحقيق الاستقرار والتنمية في بلدان وسط أفريقيا. ولا يزال جيش الرب للمقاومة والقرصنة في خليج غينيا

والاتجاهات الرئيسية التي تؤثر في المنطقة ككل، سواء فيما يتعلق بحقوق الإنسان أو الحالة الإنسانية، أو تفاقم مشكلة إدارة الترحال الرعوي، أو آفة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ويبين التقرير أيضا كيف أن بعض التحديات والتهديدات الأمنية، بسبب طبيعتها العابرة للحدود، لا تجعل التحليلات الإقليمية مستصوبة فحسب، بل ضرورة أيضا. والمسائل التي يُنظر إليها مبدئياً على أنها محلية أو وطنية كثيرا ما تتطلب حلولاً إقليمية أو دون إقليمية، سواء من أجل قمع أو مواجهة الجماعات المسلحة، مثل جيش الرب للمقاومة أو جماعة بوكو حرام، اللذين يواصلان العمل في بعض بلدان المنطقة، أو لتوطيد المكاسب المبكرة وحمايتها، مثل الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي أبرم مؤخرا.

والمسألة الأخرى التي ينبغي معالجتها هي الحالة في الكاميرون. ونشاط الأمين العام شواغله بشأن الحالة الإنسانية والأمنية وحالة حقوق الإنسان هناك، والمعروف جيدا تأثيرها السلبي على المنطقة. ونؤيد أيضا الحلول الموصى بها في التقرير. ولا شك أن روح الحوار يجب أن تسود فضلا عن ضمان وصول المساعدات الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع. وبالنظر إلى طبيعة الأزمة الشاملة، يجب علينا جميعا التصدي لها على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي وعلى مستوى الأمم المتحدة، وكذلك على مستوى الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإنسانية والدينية والمجتمع المدني.

إن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أداة رئيسية لمنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر. وتلك الوظيفة توجه المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص. وفي ذلك الصدد، يدعم المكتب إجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية باعتبارها عاملا أساسيا لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

يهددان بلدان المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام للحالة في المنطقة وأن يزيد دعمه لتك البلدان. وينبغي لنا، أولا، أن نشجع بلدان وسط أفريقيا على الاستمرار في حل خلافاتها عن طريق الحوار السياسي. وينبغي للمجلس والمجتمع الدولي الاضطلاع بدور بناء في التسوية السياسية للمسائل ذات الصلة في المنطقة، والقيام بالوساطة والمساعي الحميدة من أجل تعزيز الحوار السلمي على أساس احترام سيادة البلدان المعنية وقيادتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتابع عن كثب تأثير الحالة في أجزاء أخرى من أفريقيا على منطقة وسط أفريقيا، وأن يعتمد نهجا متكاملا لتقديم استجابة مشتركة.

ثانيا، ينبغي أن نساعد البلدان على تعزيز بناء القدرات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام والاحترام لآراء البلدان المعنية، وأن يعمل من أجل تعزيز قدرة بلدان المنطقة على حل مشاكلها بصورة مستقلة، وأن يوفر الدعم الذي يتناسب مع احتياجاتها في مجالات الحد من الفقر والتنمية المستدامة وتحسين الحالة الإنسانية ومكافحة تهريب الأسلحة عبر الحدود والاتجار بالمخدرات.

ثالثا، ينبغي أن نواصل دعم بلدان المنطقة في الحفاظ على الأمن والاستقرار. وتشيد الصين بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة في مكافحة جيش الرب للمقاومة وغيره من الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية، وتدعم الاتحاد الأفريقي في مواصلة تنفيذه لمبادرات التعاون الإقليمية ذات الصلة. ويحدونا الأمل في أن يعزز المجتمع الدولي التعاون مع بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

وتدعم الصين بلدان وسط أفريقيا في تعزيز قدراتها على مكافحة القرصنة في خليج غينيا. ويعمل الممثل الخاص فال ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ويستخدمان الدبلوماسية

في الختام، أود أن أشدد على أن المسائل المتعلقة بالمنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية في الكاميرون ليست مدرجة على جدول أعمال المجلس، وأن الحالة هناك لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين أو الإقليميين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة الكاميرون واستقلالها ووحدة أراضيها، وأن يقر ويدعم الجهود التي بذلتها حكومة الكاميرون مؤخرا لإجراء حوار وتحسين الحالة الإنسانية، من بين أمور أخرى.

**السيدة موريسون غونساليس** (الجمهورية الدومينيكية)  
(تكلمت بالإسبانية): نشكر السيد فرانسوا لونسيني فال على إحاطته الإعلامية المفصلة للغاية.

نشيد بالتقدم المحرز فيما يتعلق بإجراء انتخابات تشريعية في تشاد والتداول السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتوقيع على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويحدونا الأمل في أن تجري عمليات الانتقال السياسي العالقة بالطرق السلمية. ونهنئ جميع الجهات الفاعلة التي جعلت تحقيق التقارب بين أطراف هذه النزاعات أمرا ممكنا. ويحدونا الأمل في أن يكون لهذه العمليات السلمية أثر مضاعف في البحث عن حلول لمختلف النزاعات في المنطقة. وفي هذا الصدد، نحث جميع أصحاب المصلحة على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالتنفيذ الكامل للاتفاقات، بهدف إحلال السلام في بلدانهم وفي المنطقة.



وسط أفريقيا من أجل تقديم دعم مشترك لتنفيذ اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها. كما نرحب باستعداد الدول للتعاون في الجهود المبذولة لتنظيم الترحال الرعوي على الصعيد دون الإقليمي، ولا سيما من خلال وضع إطار تنظيمي بخصوص الرعي في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

تشكل آثار تغير المناخ، التي اتخذت شكل نوبات جفاف وفيضانات أوسع نطاقا وأكثر تواترا، تحديا في وسط أفريقيا ومصدرا مستمرا للقلق البالغ. وبالاتزان مع انعدام الأمن الغذائي الناجم إلى حد كبير عن الأحوال الجوية السيئة وفقدان المحاصيل والماشية، فإنها تؤدي إلى ارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية، ومن ثم يعاني الملايين من الناس مشقة بالغة بسببها. ولهذا السبب، نرى أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا يمكن أن يؤدي دورا رئيسيا في بناء القدرة على تحمل تغير المناخ على المستوى الإقليمي بهدف التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ. فهذه الآثار، بالإضافة إلى العواقب الإنسانية لسنوات طويلة من النزاع وانتشار الجماعات المسلحة وما لها من آثار رهيبه على السكان المدنيين، تقوض التنمية المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية في وسط أفريقيا. وبالنظر إلى العدد المقلق من الأشخاص الذين تمثل المساعدة الإنسانية الوسيلة الوحيدة لبقائهم على قيد الحياة، يجب أن نعيد تأكيد الحاجة إلى ضمان إيصال المساعدة التي تشتد الحاجة إليها إلى السكان الأكثر ضعفا، بمن فيهم الملايين من المشردين داخليا، ولا سيما النساء، على نحو آمن ودون عوائق وفي الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالكامبيرون والمنظمات الإقليمية، ينبغي تكثيف الوساطة والحوار بين الأطراف، بما في ذلك مع المجتمع المدني، من أجل بناء الثقة وتخفيف الإرادة السياسية اللازمة لبناء سلام مستدام.

ومع ذلك، لا تزال الحالة السياسية في وسط أفريقيا تتسم بعد الاستقرار والتوترات الناجمة عن العمليات الانتخابية، فضلا عن المسائل المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان. ويؤسفنا أن الحالة الأمنية في بعض أنحاء المنطقة لا تزال هشة بسبب أنشطة الجماعات المسلحة والنزاعات العرقية والعنف القبلي بين الرعاة والمزارعين. وتواصل جماعة بوكو حرام التسبب في عدم الاستقرار والألم والموت للمدنيين والعسكريين في تشاد وفي الكاميرون.

وتدين الجمهورية الدومينيكية انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الاختطاف والهجمات على المدنيين التي يشنها جيش الرب للمقاومة، وترحب بالقرار الذي اتخذته مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالإبقاء على مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة. فلا يمكننا أن نتصور تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة وسط أفريقيا إلا بعد حرمان الجماعات المسلحة من سبل بقائها. ويجب أن تُستكمل خطة تحقيق الاستقرار المتعددة الأبعاد بخطط وطنية وإقليمية في الأجلين القصير والطويل. ويجب أن تحظى هذه المبادرات بدعم المجتمع الدولي وينبغي أن تركز على بدء عملية حوار مفتوحة ووضع استراتيجية معززة للتعاون الإقليمي في إطار صندوق بناء السلام، وعلى الموارد ذات الأهمية البالغة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي أن يكون الهدف من تلك الأنشطة تمكين المقاتلين الذين يرغبون في إلقاء السلاح من إيجاد سبل لكسب العيش وإتاحة الفرصة لهم للاندماج مجددا في المجتمع، مع توفير الحماية المدنيين والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

ومن الضروري توسيع نطاق وجود الدولة وتقديم المساعدة اللازمة من أجل تحسين تدريب قوات الأمن وتجهيزها. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول

وجنوب أفريقيا ترحب بالتوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشكيل حكومة شاملة للجميع في ذلك البلد. كما نرى أن جميع الأطراف ينبغي أن تغتنم هذه الفرصة لتنفيذ اتفاق السلام بغية إخراج جمهورية أفريقيا الوسطى من دوامة النزاع المستمر. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن تضع الجهات الفاعلة المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى مصالح الشعب والبلد في المقام الأول وفوق كل الاعتبارات الأخرى، وتعمل معا من أجل تحقيق الاستقرار والسلام والمصالحة والتنمية في البلد.

ونحن مقتنعون بأن الانتخابات من أكثر العلامات الإيجابية على توطيد الديمقراطية في القارة الأفريقية. لذلك تشيد جنوب أفريقيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء الانتخابات الوطنية في مناخ هادئ نسبيا، الأمر الذي أدى إلى الانتقال السلمي للسلطة في ذلك البلد. وسنساعد الشعب الكونغولي وحكومته إذ يمضيان في تنفيذ المشروع الديمقراطي الجديد.

بيد أننا نعرب عن قلقنا إزاء محاولة الانقلاب التي جرت في غابون في كانون الثاني/يناير. إن قارتنا يجب أن تسعى إلى القضاء على تغيير الحكومات بطريقة غير دستورية، الأمر الذي يتطلب زيادة الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن وبناء المؤسسات بعد انتهاء النزاع. ولذلك، نحث المكتب على الاستمرار في مساعدة البلدان في التحضير للانتخابات وإجرائها من خلال تهيئة الظروف المفضية إلى إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية. وفي سياق متصل، نتمنى للرئيس بونغو أونديمبا الشفاء العاجل.

وجنوب أفريقيا تشعر بالارتياح حيال تحسن الحالة الأمنية في مقاطعة بول وفي جمهورية الكونغو بشكل عام، وكذلك لتخفيف حدة التوترات الاجتماعية في تشاد. وبالرغم من أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في الكاميرون، فإن الجهود التي تبذلها سلطات البلد لتحقيق استقرار الحالة

إن المشاركة الفعالة لهذه المنظمات، مثل الاتحاد الأفريقي، أداة هامة للتوصل إلى حل سلمي شامل للنزاع. فلا غنى قيادتها لإيجاد ثقة الأطراف واستعدادها للمشاركة في حوار موضوعي من أجل السلام.

في الختام، نود أن نثني على العمل الذي قام به السيد فرانسوا فال في جهوده الرامية إلى تشجيع حل سلمي للأزمة في المنطقة من خلال الحوار السياسي، وكذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على اعتماد خطة عمل مشتركة لعام ٢٠١٩. ونحث جميع البلدان في وسط أفريقيا على توسيع نطاق الحيز الديمقراطي واتخاذ خطوات ملموسة لتحسين عمليات الحوار مع مختلف الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، بهدف معالجة المشاكل المشتركة التي ستمكن من تعزيز استخدام مواردها البشرية والاجتماعية والطبيعية وتوفير المزيد من الفرص لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد في المنطقة.

**السيد ماتنجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، عيد فطر مباركا لجميع أعضاء الفريق الكويتي. ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا خلال فترة رئاستكم لمجلس الأمن، بعد الرئاسة الإندونيسية الممتازة جدا خلال أيار/مايو.

ونشكر السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وفريقه، على التقرير عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2019/430).

إن جنوب أفريقيا تدرك الدور الهام الذي يضطلع به المكتب في تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا. ولذلك، فإننا نثني على الجهود التي يبذلها السيد فال في إطار الاضطلاع بولاية المكتب الإقليمي، لا سيما من حيث تعزيز الاستقرار في المنطقة ومنع اندلاع الأزمات المرتبطة بالانتخابات أو التخفيف من حدتها.

جملة أمور أخرى. وسيسهم ذلك إضافة إلى أمور أخرى في تعزيز الاستجابات الرامية إلى مساعدة لجنة حوض بحيرة تشاد في سياق مكافحة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة والأمن البحري والنزاعات بين المزارعين والرعاة.

وجنوب أفريقيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء التهديد الأمني الذي يشكله جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك نؤيد قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بالإبقاء على مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، في انتظار وضع استراتيجية لإلغاء المبادرة تدريجياً دون ترك أي فراغ أمني يمكن أن يستغله جيش الرب للمقاومة لتجديد وتكثيف أنشطته الرامية إلى زعزعة الاستقرار في المناطق المتضررة.

في الختام، ينبغي الإشارة إلى أن مجلس الأمن، في جلسته المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ (انظر S/PV.8328)، طلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً استراتيجياً بشأن نطاق ولاية المكتب الإقليمي (S/PRST/2018/17). وتتطلع جنوب أفريقيا إلى النتائج المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي للأمين العام لنطاق ولاية المكتب وأنشطته في ١ آب/أغسطس، بهدف تعزيز دور المكتب السياسي في المنطقة. وسنواصل دعم الممثل الخاص السيد فال وجهوده المشتركة مع السيد شماس.

**السيد هويسغن** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي الكويت لرئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وأود أيضاً أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، عيد فطر مباركاً. ونود أيضاً أن نتقدم بالشكر إلى إندونيسيا على رئاستها خلال شهر أيار/مايو.

وأود أن أبدأ من حيث انتهى سفير جنوب أفريقيا، أي بالثناء على مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام السيد فال. إننا نعتبر دوره عاملاً محفزاً،

شجعنا كثيراً. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التدهور. وقد شجعنا تحديداً الإعلان الإيجابي الذي أصدره رئيس الوزراء في ٩ أيار/مايو خلال زيارة قام بها إلى المنطقة المتضررة. ويجب توطيد هذه الخطوات المشجعة.

إننا ندين الهجمات العشوائية ضد المدنيين وأفراد الأمن الوطني التي تشنها الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة في المنطقة. كما يساورنا القلق إزاء تزايد أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن في خليج غينيا. ونرحب بالتقدم المحرز في الجهود المبذولة لمكافحة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية، كما يتضح من عمليات الاعتراض والاعتقال التي قامت بها السلطات الكاميرونية والغابونية في مجال الاتجار غير المشروع بخشب كيفازينغو وقشور حيوان البنغول وأنياب الفيلة.

وجنوب أفريقيا تلاحظ بقلق عدد الناس الذين تمس حاجتهم إلى المساعدات الإنسانية في المنطقة. ونشكر الشركاء في المجال الإنساني، ونحثهم على الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية إلى جميع السكان المحتاجين. ونحث الحكومات على تيسير إمكانية تقديم المساعدات الإنسانية. ونشجع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحوار الشامل حيثما دعت الحاجة لذلك في المنطقة، على سبيل المثال، في معالجة تزايد عدد النزاعات المتصلة بالرعي والترحال الرعوي في المنطقة دون الإقليمية، من بين مشاكل أخرى.

وجنوب أفريقيا تلاحظ الطابع الشامل للمسائل في المنطقة. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق والتنسيق لعمل الأمم المتحدة في المنطقة كما يتضح من التنسيق الوثيق فيما بين الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من بين

جنوب أفريقيا لم يذكر ذلك - التعاون مع الاتحاد الأوروبي، الذي أعتقد أنه مهم جدا.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يسعني إلا أن أردد ما قاله في وقت سابق زميلي الفرنسي، وهو أننا نأمل جميعا أن يظل اتفاق السلام والمصالحة السياسية قائما. ومع ذلك، فإننا نشعر بالجزع إزاء الهجمات على المدنيين، والتي ندينها.

إن الحالة الإنسانية مزرية في البلدان في جميع أنحاء المنطقة - في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة بحيرة تشاد، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي. وقد أعلنت ألمانيا التبرع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار هذا العام. ومن المهم إتاحة وصول العاملين في المجال الإنساني، وربما يكون هناك شيء يمكن أن يفعله الممثل الخاص من أجل تحقيق تلك الغاية.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى الحالة في الكاميرون. لقد ذكر زميلي من المملكة المتحدة الاجتماع بصيغة آريا الذي عقدناه قبل أسبوعين، حيث نوقشت أهم القضايا. وأعتقد أن ذلك الاجتماع كان مهما جدا وقد سلط الضوء على الصراعات، وأيها اتسم بتمثيل جيد جدا للمجتمع المدني. إن هناك حاجة للتسوية السلمية والحوار. إن الحالة الإنسانية، وآثار تغير المناخ، والأنشطة الإرهابية، كلها ذات تأثير. وثمة تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان، وهناك حاجة للحوار السياسي. ونحن نقدر حقيقة أن رئيس الوزراء قد عرض الدخول في حوار مع المجتمعات المحلية الناطقة باللغة الإنكليزية. إنني أرحب بهذا العرض، ولكن من الأهمية بمكان أن تترجم هذه الكلمات إلى إجراءات وأفعال.

**السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** أود أولا أن أهنئ الكويت، وأهنتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وبمكنكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي. كما نشكر إندونيسيا، والسفير دجاني وجميع أفراد

وخاصة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي. لقد أكد لي العديد من زملائي - ولا سيما ممثلي فرنسا وكوت ديفوار - أهمية التعاون الإقليمي لأن المشاكل التي نواجهها لا يمكن حلها إلا من خلال هذا التعاون.

وأرى أيضا أن الممثل الخاص فال عامل حافز للجمع بين مختلف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة على نحو متسق. ولذلك، فإني أرحب بما قاله عن التعاون مع السيد شنباس. كما أراه أيضا عاملا حافزا في تحويل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى منظمة أكثر فعالية، وأثني على ما انفك يقوم به في هذا الصدد. وهناك خطط لجعل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أكثر فعالية. إننا نأمل حقا في أن يصبح ذلك حقيقة واقعة لأن هناك حاجة إلى النظر إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا كإحدى المنظمات الإقليمية التي يمكنها أن تنظر في النزاع الذي جرى وصفه بين الرعاة والمزارعين، والذي قد يتفاقم بسبب تغير المناخ، وقد يؤثر تأثيرا كبيرا على المنطقة. ولا يسعني إلا أن أؤيد ما قاله زميلنا من الجمهورية الدومينيكية لتوه، بشأن هذه المسألة.

إننا نرى الممثل الخاص كعامل حافز لجميع الجهود المتعلقة بنزع السلاح، وإصلاح القطاع الأمني في المنطقة، وفي تمكين صندوق بناء السلام من زيادة مشاركته فيها. إن صندوق بناء السلام مستعد لذلك. ونسلط الضوء على دور الممثل الخاص في تعزيز مشاركة المرأة في مختلف العمليات التي ذكرها زميلنا البولندي. واسمحوا لي أن أقترح أنه ربما يمكن أن يخصص الأمين العام جزءا في التقرير المقبل للدور الذي تؤديه المرأة في مختلف المنظمات التي يعمل معها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والعمليات المختلفة التي يتبناها.

وأود أيضا أن أكرر ما قاله زميلي من جنوب أفريقيا فيما يتعلق بالتعاون بين المكتب والاتحاد الأفريقي والدور الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي. وأود أن أضيف - وأعتقد أن زميلي ممثل

وفي هذا السياق، يعد الوصول غير المقيد للوكالات الإنسانية أمراً أساسياً، وكذلك تعزيز التعاون، ووجود المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية لحقوق الإنسان، من أجل ضمان حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب.

كما أن هذا الوجود أيضاً أفضل وسيلة لحل الأزمة السياسية والاجتماعية والأمنية في بوروندي، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حوار شامل للجميع بين الأطراف البوروندية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نقدر عمل المكتب في الإسهام بعزم في مكافحة الآفات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، وانعدام الأمن، والعنف في المنطقة دون الإقليمية، مثل الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، والحياة البرية، والأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير المشروعة، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون.

وبالمثل، فمما يجدر ذكره بصفة خاصة، على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مختلف المجالات التي يكمل بعضها بعضاً، مثل مكافحة جماعة بوكو حرام، ومعالجة حالة ممرات الترحال الرعوي باعتبارها مناطق يعدم فيها القانون وتستخدم للأنشطة الإجرامية؛ ومكافحة القرصنة البحرية.

وفي هذا الصدد، ندين بشدة الهجمات التي تشنها تلك الجماعة الإرهابية في منطقة بحيرة تشاد وفي عدة بلدان في المنطقة، فضلاً عن تلك التي يرتكبها ما يسمى جيش الرب للمقاومة، والذي يرتبط مصدر تمويله بالاتجار بالموارد الطبيعية مثل الذهب والماس. وهذا يذكرنا بالصلة القائمة بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية كمجال يلزم فيه التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي.

فريقه على العمل الممتاز خلال الشهر الماضي. إننا نقدر عقد هذه الجلسة، وأشكر السيد فرانسوا لونسيني فال على إحاطته الإعلامية.

ونود أولاً أن نسلط الضوء على الاستخدام الواسع النطاق للمساعي الحميدة، والعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في الجمع بين مختلف الجهات المعنية والتوصل إلى اتفاق، دعماً لمختلف عمليات السلام الجارية، فضلاً عما يقدمه من مساعدة في التعامل مع أوضاع في سياق ما بعد الانتخابات المعقد والهش، في العديد من بلدان المنطقة. وفي إطار تلك الجهود، نشيد بالتزام المكتب بكفالة التنسيق الجيد مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، ولجنة خليج غينيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونعتقد أن وجود ومشاركة هذه المنظمات في جميع تلك العمليات أمر أساسي في السياق الحالي.

ونشيد بالتقدم المحرز في المنطقة دون الإقليمية، مثل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوطيد العملية الديمقراطية في سان تومي وبرينسيبي، وإعلان الرئيس تشيسيكيدى رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، والاتفاق السياسي بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة. بيد أن ذلك لا يستبعد الحاجة إلى مواصلة اتخاذ مبادرات في جميع بلدان المنطقة بهدف تعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان كشرط مسبق لبناء السلام على أساس اعتماد تدابير بناء الثقة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء النزاع المحتدم في مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون، حيث يؤثر تصاعد العنف أيضاً على الخدمات الصحية والتعليمية، ويسهم في التوتر السياسي في البلد، ويعرقل إيصال المعونة الإنسانية.



الدوليين - إلى أن تسعى، أولاً وقبل كل شيء، لتسوية النزاع القائم بينها بالوسائل السلمية.

ولذلك، ستواصل حكومة بلدنا دعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا فيما يسعى جاهداً لتقوية أوجه التآزر من أجل النهوض بالتعاون الثنائي بين البلدان المتجاورة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، في مجالات السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات.

وفيما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص، نرحب بالتطورات الإيجابية التي شهدناها مؤخراً في المنطقة، مثل إجراء انتخابات سلمية وانتقال السلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهود المبذولة من أجل تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأود أن أعثم هذه الفرصة لأشكر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على استضافتها الاجتماع الوزاري الثامن والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عقد في كينشاسا في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو.

ونرحب أيضاً بالاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع بين حكومة ذلك البلد و١٤ جماعة مسلحة، والذي يسرته المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، وعودة الأمور إلى طبيعتها حالياً في بوروندي، حيث أقر البلد دستورا جديداً ووضع تدابير لإجراء انتخابات بحلول عام ٢٠٢٠ وأسهم إسهاماً كبيراً بقوات في بعثات حفظ السلام، وكلها أمور تجسد روح المصالحة والتسامح السائدة في بوروندي.

وقد أصدرت حكومة غينيا الاستوائية بياناً في ٨ كانون الثاني/يناير، رفضت فيه وأدانت بشدة محاولة الانقلاب وأعمال العنف التي شهدتها ليرفيل في ٧ كانون الثاني/يناير.

وأختتم بياني بالتشديد على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه لمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات الإنسانية، وضمان إمكانية الوصول بحرية وأمان للوكالات الإنسانية، ووكالات حقوق الإنسان، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً، كحد أدنى.

**السيد سيباكو ريبالا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):**  
أود أن أبدأ بتهنئة ممثل إندونيسيا على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو، وأتمنى للكويت رئاسة ممتازة للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، كامل دعم جمهورية غينيا الاستوائية.

وأود أن أشكر السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وفريقه على موافقتنا بمعلومات بشأن أنشطة المكتب بطريقة شاملة وتوضيحية، تماشياً مع الولاية التي أنشئ بموجبها المكتب والتي تتمثل في توطيد دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا، فضلاً عن استخدام المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وتعرب جمهورية غينيا الاستوائية، بصفتها عضواً في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عن خالص التهئة والتقدير للعمل الشاق والدينامي الذي يقوم به السيد فال بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وسفره بلا كلل إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية يمكنه من مواكبة الأوضاع الاجتماعية والسياسية في كل بلد. وفي هذا الصدد، نشجع السيد فال وفريقه على مواصلة مهمتهم السياسية من أجل تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على منع نشوب النزاعات في منطقة وسط أفريقيا ودفع أطراف أي نزاع - من شأن استمراره أن يهدد صون السلام والأمن

يتمكن النازحون من إيجاد سبل مستدامة لكسب العيش. والحل الأمثل لتحقيق هذا الهدف هو عودتهم إلى ديارهم، مع إيلاء الاعتبار الواجب لكرامتهم وحقوقهم. وعلاوة على ذلك، فإن معاناتهم تتفاقم جراء الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة والهجمات المستمرة على مجتمعاتهم المحلية، التي لا تزال عرضة للتغير الحاد في المناخ وسوء التغذية والإيولا، الأمر الذي يتطلب توفير ما يكفي من المساعدة التقنية والصحية والمالية.

**السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى زملائي في تهنئة الكويت على تولي رئاسة مجلس الأمن. وأشكر الممثل الخاص فال على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى جهوده التي لا تزال ذات أهمية محورية في تعزيز الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية لبلدان وسط أفريقيا. وفي الكاميرون خصوصا، فإن ثمة أهمية بالغة لعمله في تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية.

لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الكاميرون. ووفقا لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الصادرة في نيسان/أبريل، فإن ٤,٣ ملايين شخص في الكاميرون - حوالي ١٧ في المائة من السكان - يحتاجون إلى مساعدة إنسانية. وقد استمعنا إلى تقارير مثيرة للقلق عن قيام الجماعات المسلحة والسلطات الكاميرونية بعرقلة إيصال المعونة الإنسانية من خلال إقامة نقاط تفتيش على الطرق ومنع إيصال الإمدادات والمطالبة برشاوي واحتجاز الموظفين. وتتسبب العقوبات البيروقراطية والقيود المفروضة على التنقل في زيادة تفاقم الحالة. ويجب أن يتوقف ذلك. وندعو جميع الأطراف إلى توفير إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح دون عوائق إلى جميع المحتاجين وإلى احترام القانون الدولي الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

من ناحية أخرى، ندرك أن الحالة الإنسانية في الكاميرون تتفاقم بسبب تدفق اللاجئين نتيجة للأوضاع في بعض البلدان المجاورة والمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك استمرار النشاط الإجرامي للجهات من غير الدول. وفي هذا الصدد، نشيد بمختلف التدابير التي اتخذتها السلطات الكاميرونية لمعالجة هذه الحالة الإنسانية والأمنية باتخاذ تدابير، من بينها، وضع خطة الطوارئ الإنسانية لتقديم المساعدة إلى المشردين داخليا واللاجئين في البلد وإنشاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي المسؤولة عن إدماج أعضاء الجماعات المسلحة السابقين في البلد.

وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأذكر باتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي جسد الالتزام والدعم من المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن، للجهود التي تبذلها أفريقيا لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين. ومن شأن تحقيق هدف مبادرة "إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠" في أفريقيا أن يسهم بشكل كبير في إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب وفي جهود الاتحاد الأفريقي لكفالة تحقيق التكامل والسلام والأمن والرخاء في أفريقيا

وفي هذا السياق، وبينما نقرب من عام ٢٠٢٠، الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين لصدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبمرور عام على اتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) المتعلق بمبادرة إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، أدعو الدول الأعضاء إلى كفالة أن يصبح عام ٢٠٢٠ أيضا نقطة تحول في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

في الختام، نعرب عن تقديرنا للتدابير التي تنفذها حكومات المنطقة لمعالجة الحالة الإنسانية. بيد أن أعداد المشردين داخليا واللاجئين وطالبي اللجوء في المنطقة تبعث على القلق. ويجب أن

في الحبس الاحتياطي بتهم مريبة. وندعو الحكومة إلى نقل إجراءات محاكمة المحتجزين السياسيين إلى محاكم مدنية واحترام ضمانات المحاكمة العادلة، وفقا للالتزامات الكاميرون بموجب القانون الدولي.

ونرحب بالزيارة التي أجراها رئيس الوزراء إلى منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي للحدوث مع الأطراف المتضررة عن الأزمة المستمرة، وهو ما نعتبره خطوة إيجابية للغاية. ونرحب أيضا بالتعليمات التي أصدرها الرئيس بيا لتسريع تنفيذ اللامركزية على النحو المنصوص عليه في دستور عام ١٩٩٦. وسيدعم المجتمع الدولي حكومة الكاميرون في جهودها الرامية إلى بدء حوار شامل مع الانفصاليين، ونشجع الحكومة على النظر في تلك الخيارات. وبالمثل، فإننا نحث بقوة من يدعمون الحركة الانفصالية، لا سيما أولئك الذين يعيشون في الشتات، على الانضمام إلى طاولة المحادثات دون شروط مسبقة. ونحث الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الاضطلاع بدور أقوى في تعزيز السلم والأمن في الكاميرون عن طريق الحوار. وكثيرا ما يذكرنا زملاؤنا بالدور القيادي للاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات في القارة الأفريقية، وعليه نحث قادة الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بدور بناء في السعي إلى إيجاد حل للمأزق السياسي الحالي المتسبب في هذه الأزمة الإنسانية. وأحد السبل لتحقيق ذلك هو الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة في زيارات مشتركة من أجل إشراك جميع الجهات الفاعلة الكاميرونية في دعم الحوار.

وأخيرا، فإننا نتطلع إلى الاستعراض الاستراتيجي لولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في وقت لاحق من هذا العام. ونتوقع إجراء المزيد من المناقشات مع الممثل الخاص فال وموظفيه لضمان تركيز ولاية المكتب على أكثر التحديات إلحاحا في منطقة وسط أفريقيا، مع التأكيد على التنسيق الاستراتيجي مع سائر مكاتب الأمم المتحدة العاملة هناك أيضا.

ونرحب بوضع الحكومة الكاميرونية خطة للمساعدة الإنسانية الطارئة وإنشاء مركز للتنسيق معني بالأزمة المستمرة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. ومع ذلك، يجب أن نؤكد على أنه كي تنجح هذه الجهود، يجب أن تتقيد المساعدة الإنسانية بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

وينبغي للمجتمع الدولي، بدعم من الحكومة الكاميرونية، الاستمرار في تنفيذ استجابة إنسانية منسقة وقوية. ومنذ بداية السنة المالية ٢٠١٨، ساهمت حكومة الولايات المتحدة بأكثر من ٨٧ مليون دولار في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المضيفة والمشردين داخليا واللاجئين في الكاميرون.

وتلك المعونة حاسمة، ولكنها لن تصير فعالة ما لم تتوفر لنا إمكانية الوصول إلى السكان الضعفاء.

و تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق المتضررة تبعث على القلق أيضا. فاستمرار ورود التقارير عن وقوع هجمات على المدنيين، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القانون، مقلق للغاية. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن ارتكاب هذه الانتهاكات، وحكومة الكاميرون على محاسبة جميع مرتكبيها من خلال محاكمات عادلة تنسم بالشفافية. ونشكر الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني على تقاريرهم الشجاعة عن حالة حقوق الإنسان، وندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال التي يمكن أن تعوق الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في المنطقتين. ويؤسفنا القرار الذي اتخذته الكاميرون مؤخرا برفض دخول باحث من منظمة غير حكومية دولية.

ونعرب كذلك عن قلقنا إزاء تزايد القيود المفروضة على التعددية السياسية. ففي أواخر كانون الثاني/يناير، اعتقلت الحكومة السيد موريس كامتو، زعيم الحركة من أجل نفضة الكاميرون، ومئات من أتباعه في أعقاب مظاهرات سلمية، كما اعتقلت في ١ حزيران/يونيه أكثر من ١٠٠ من أعضاء الحزب لدى محاولتهم تنظيم مسيرة سلمية. ولا يزال الكثير منهم

شعوبها، ولا سيما بعد سنوات من النزاع وانعدام الثقة السياسية. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يجب أيضا أن تكتسب ثقة بعضها البعض. فحسن الجوار يهيئ مجتمعا جيدا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا من أجل توفير القدرات التي ستتيح بناء تلك الثقة. وباختصار، فإن الثقة مهمة والشراكة هي المفتاح. فلا يزال السلام والاستقرار هشين. والمنطقة معرضة لتهديدات الجماعات المسلحة ولاستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بطرق غير مشروعة فضلا عن الأمراض السارية. وقد أثرت أعمال العنف التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام تأثيرا كبيرا على استقرار المنطقة. وذلك يجب أن يتوقف أيضا.

ثانيا، تمس الحاجة لإقامة الشراكات بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بالتعاون مع الأمم المتحدة. وتؤمن إندونيسيا بالمبدأ القائل بأن الجيران أدرى بأحوال بعضهم بعضا. وباعتبار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من المتدخلين الأوائل بطبيعة الحال، فإنها تضطلع بدور بالغ الأهمية في تمكين المنطقة من حل هذه الأزمة. ونحن ندرك أهمية الجهود المبذولة في المنطقة من جانب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد ولجنة خليج غينيا وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونشجعها على مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة.

وتلاحظ إندونيسيا أيضا الأهمية الكبيرة التي توليها الأمم المتحدة للمنطقة، وهو أمر يتضح من عدد مبعوثي الأمم المتحدة وممثليها الخاصين في المنطقة وبلداتها. ونرحب بالجهود المبذولة لتعزيز الاتساق والتنسيق فيما بينهم، بما في ذلك التنسيق والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، كما ذكر الممثل الخاص. وهذا يتماشى مع الروح السائدة حاليا لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق هدم الحواجز بين فروع منظومة الأمم

السيد سوميرات (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أبدأ بتقديم التهئة لكم ولفريقكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أؤكد لكم دعمنا الكامل واستعدادنا للعمل معكم طوال فترة رئاستكم. ونود أن نشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم لوفدنا أثناء تولي إندونيسيا للرئاسة في الشهر الماضي. ونتمنى لكم ولجميع أعضاء الأمم المتحدة عيدا مباركا وعطلة سعيدة.

ونشكر الممثل الخاص فال على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في دعم بلدان المنطقة.

وقد لاحظنا من إحاطته الإعلامية ومن تقرير الأمين العام الأخير (S/2019/430) أن الحالة في وسط أفريقيا لا تزال متقلبة ومتسمة بكثير من التحديات السياسية والأمنية. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل التقدم الإيجابي الذي أحرز في المنطقة منذ بداية العام. ومن الأمثلة على ذلك الانتخابات العامة والانتقال السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وما من شك في أن المنطقة تستأثر حاليا بالاهتمام على الصعيد الدولي. ولقد سمعنا مرارا وتكرارا أنه يجري العمل على إعداد وتنفيذ جهود ثنائية ومتعددة الأطراف لدعم المنطقة. ويجب علينا أن نغتتم هذا الزخم بشكل جماعي من أجل مساعدة بلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى التصدي لمختلف التحديات التي تواجهها وتحقيق مستقبل أفضل لمنطقتها. وأود أن أركز ملاحظاتي على عدد من النقاط.

أولا، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية للنزاع معالجة شاملة. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بأن إجراء عمليات انتخابية شاملة وحقيقية وذات مصداقية لا يزال يشكل عاملا رئيسيا لاستقرار المنطقة. ويجب أن تستعيد حكومات المنطقة ثقة

تشاد من مواصلة عملياتها المشتركة الرامية إلى ملاحقة المقاتلين في المناطق العابرة للحدود والقضاء عليهم.

ونشير إلى أن قدرا من النجاح قد تحقق في مكافحة جماعة بوكو حرام، بدعم من المجتمع الدولي. ومع ذلك، لا تزال جماعة بوكو حرام تمتلك قدرات قتالية وهي قادرة على شن هجمات خطيرة. ولا يزال مقاتلوها نشطين في تشاد، بما في ذلك في مناطق الحدود مع النيجر ونيجيريا والكاميرون حيث يهاجم المتطرفون المدنيين والعاملين بالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فضلا عن حواجز الطرق العسكرية التشادية.

وإننا نشعر بالقلق الشديد إزاء التدفق الكبير للإرهابيين الأجانب وانضمامهم إلى صفوف جماعة بوكو حرام، بما في ذلك مقاتلون من تنظيم الدولة الإسلامية. وقد أضافت الجماعة، وفقا لبعض التقديرات، حوالي ٢٠٠٠ مجند جديد إلى صفوفها في عام ٢٠١٨. ونحن على استعداد لمواصلة العمل بنشاط في مختلف المنتديات من أجل القضاء على التهديد الإرهابي في القارة الأفريقية. ونركز بشكل خاص على تحديد مصادر تمويل الإرهابيين المحليين واتصالاتهم مع الجماعات المتطرفة الدولية الأخرى.

إن روسيا تتابع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى عن كثب. وندعم جهود الرئيس تواديرا لبدء حوار سياسي شامل للجميع والبدء في إصلاح قطاع الأمن بأسرع ما يمكن وبناء قدرات القوات المسلحة. ويمثل الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في ٦ شباط/فبراير، نقطة انطلاق هامة لتسوية الحالة في البلد مستقبلا. وسنواصل، من جانبنا، دعمنا الثابت لعملية المصالحة الوطنية وتنسيق الجهود التي نبذلها مع جميع المعنيين في السعي إلى إيجاد سبل لتطبيع الحالة من دون خطط خفية.

تشكل القرصنة في خليج غينيا أحد العوامل الأخرى التي تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا. وللأسف،

المتحدة. ونحثهم أيضا على إدراج بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الميدان في جهودهم التنسيقية، فضلا عن خبراء الأمم المتحدة المكلفين من مجلس الأمن.

وفي الختام، من الجلي أن التحديات في المنطقة لا تزال قائمة، وبوصفنا أعضاء مجلس الأمن، فإننا ملزمون بمواصلة تقديم الدعم إلى بلدان المنطقة، بما يتفق مع ولايتنا.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود أولا أن أشكر زملاءنا الإندونيسيين على عملهم الفعال والمثمر في شهر أيار/مايو، وأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة وأتمنى لكم كل النجاح وأن يكون شهر حزيران/يونيه شهرا هادئا نسبيا، من الناحية السياسية.

ونعرب عن امتناننا للسيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام، على تقييمه للحالة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وتؤيد روسيا أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بوصفها أداة هامة لتنفيذ الدبلوماسية الوقائية. ونتفق مع الرأي القائل بأن التحديات التي تواجه بلدان المنطقة دون الإقليمية تحديات معقدة. وفي ذلك السياق، من الأهمية بمكان التأكد من اضطلاع المناطق نفسها بدور قيادي في منع نشوب الأزمات وتسوية النزاعات. ومن جانبنا، نحن على استعداد لدعم جهودها.

ونرى أن منطقة وسط أفريقيا تكتسي أهمية بالغة في مكافحة انتشار الإرهاب في القارة بأسرها. وقد اقترن تغلغل العناصر المتطرفة والإرهابية في وسط أفريقيا بالاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والإيرادات المتأتية من استغلال المعادن. ونقدر جميع الجهود الإقليمية الرامية لوضع نهج متسقة لمكافحة أي مظهر من مظاهر الإرهاب، بما فيها الأنشطة التي تضطلع بها القوات المسلحة الإقليمية المتعددة الجنسيات والتي تشكل مثالا جيدا على ذلك. وسيكون من الأهمية بمكان ضمان توفير التمويل الكافي لتلك الجهود من أجل تمكين دول حوض بحيرة



**الرئيس:** سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أتقدم بالتهنئة للمسلمين في جميع أنحاء العالم بمناسبة عيد الفطر المبارك. وندعو الله أن يعيده علينا وعلى شعوب العالم أجمع وهي تنعم بالأمن والأمان. ونتقدم بجزيل الشكر لكل من تقدم لنا بالتهنئة وتمنى لنا التوفيق في رئاسة الكويت لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. ولا يفوتني أن أهنئ ممثل إندونيسيا وفريقه على الرئاسة الناجحة والتميزة لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو الماضي.

وأود أن أشرك جميع من سبقني في تقديم الشكر للسيد فرانسوا لونسيني فال على الإحاطة القيمة التي قدمها، كما أود أن أشيد بالجهود والأنشطة التي تبذل من قبل أعضاء وموظفي مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في سبيل تنفيذ ولايته.

سأركز في مداخلتي على ثلاثة جوانب أساسية، وهي: أولاً، الأوضاع الأمنية والسياسية. لقد تضمن التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2019/430) شرحاً وافياً لآخر التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المنطقة وانعكاساتها على السلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا. وتطرق التقرير كذلك إلى الدول التي تواجه تحديات مختلفة في ذات المنطقة.

فعلى الصعيد السياسي شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية أول انتقال سلمي للسلطة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وشهدت جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد جهود كبيرة بذلتها عدة أطراف، توقيع اتفاق مصالحة بين الحكومة و ١٤ جماعة مسلحة في شباط/فبراير ٢٠١٩ في العاصمة بانغي. وكان التوقيع برعاية المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة وبدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهناك أيضاً استحقاقات سياسية قادمة في المنطقة كالانتخابات المحلية في أنغولا والانتخابات الرئاسية في بورندي في عام ٢٠٢٠، وتنتقل إلى أن تُعقد دون تأخير وأن تكون شاملة لجميع الأطراف السياسية وبمشاركة مراقبين دوليين

استمرت هجمات السطو المسلح على السفن الأجنبية وجرى احتجاز بحارة روس، من بين آخرين، كرهائن. وقد مررنا بتجربة إيجابية من خلال المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة القرصنة في شمال غرب المحيط الهندي في إطار فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونأمل في أن تكون هذه التجربة مفيدة في حل المشاكل المماثلة في خليج غينيا، بما في ذلك في سياق إمكانية توسيع النطاق الجغرافي لولاية فريق الاتصال ليشمل خليج غينيا.

ويساورنا القلق إزاء استمرار أنشطة جيش الرب للمقاومة. فعلى الرغم من أنه أمكن تهميشه في السنوات القليلة الماضية، بفضل الجهود الناجحة للقوات المسلحة في المنطقة، لا تزال الجماعة ترتكب أعمال سلب ونهب في العديد من مناطق جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي لدول وسط أفريقيا جعل مكافحة جيش الرب للمقاومة نصب أعينها. ونأمل في أن يؤدي مفهوم القضاء على هذا التهديد، الذي تبلور تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أكله.

إننا نتابع تطور الأحداث في الكاميرون. ومشكلة المقاطعات الناطقة بالإنكليزية ليست بجديدة. فقد أدى تقسيم المستعمرات السابقة من دون وضع اعتبار للاختلافات الدينية واللغوية والعرقية إلى ظهور عدد من بؤر التوتر في أفريقيا، بما في ذلك الكاميرون. ونحث جميع الأطراف الكاميرونية على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. فلن يكون حل مشاكل البلد الداخلية ممكنًا إلا على طاولة المفاوضات من خلال حوار وطني موضوعي، مع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

في الختام، أود أن أشير إلى أن التحديات والتهديدات التي تواجه منطقة وسط أفريقيا اليوم مترابطة بشكل وثيق، وكذلك دول المنطقة نفسها. ويمكن لزعة الاستقرار في بلد ما أن تؤدي إلى إثارة القلق في المنطقة دون الإقليمية برمتها وإلى تقويض أمن جيرانه. ولذلك، من المهم جداً عدم تجاوز الخط الفاصل بين منع نشوب النزاعات والتدخل في الشؤون الداخلية.

الإنساني. وفي الوقت الذي نؤكد فيه احترامنا لسيادة واستقلال الكاميرون ووحدة أراضيها والتزامنا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فإننا ندعو الأطراف كافة في الكاميرون للتعاون وحل خلافاتها عن طريق الحوار وضمان وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين إليها من دون عوائق.

ثانياً، بالنسبة للأوضاع الإنسانية، يؤسفنا ما آلت إليه الأوضاع في المنطقة بصورة عامة من ارتفاع أعداد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية العاجلة وزيادة أعداد اللاجئين والتشريد القسري، بسبب أعمال العنف وتفشي الأوبئة كالكوليرا والإيبولا وغيرها من الأمراض. ونجدد دعوتنا، هنا، إلى التعاون بين دول المنطقة والمنظمات الإقليمية للتصدي للأخطار المتنوعة التي تواجه المنطقة ولتحقيق تقدم في المجال الإنساني ورفع المعاناة عن شعوب المنطقة.

ثالثاً، بالنسبة للتعاون مع المكتب الإقليمي والمنظمات، فإن التحديات المتنوعة التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا من زيادة النزاعات المتصلة بالترحال الرعوي وآثار تغير المناخ والصراعات المسلحة وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية، جميعها تحديات تتطلب تعاوناً جاداً بين حكومات بلدان منطقة وسط أفريقيا وكافة المنظمات الإقليمية والدولية لتحقيق ما تصبو إليه شعوب المنطقة من استقرار الأمن وتوفير سبل العيش الكريم، خصوصاً في ظل وجود جميع المقومات الطبيعية التي تساعد على ذلك.

وقبل أن أختتم، أود أن أكرر شكري للسيد فرانسوا فال وموظفي المكتب الإقليمي على الجهود الحثيثة التي يقومون بها.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية نواصل فيها مناقشة هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

ومن دون وقوع أي أحداث عنف. ونود التأكيد، هنا، على أن العملية السياسية وإجراء الانتخابات في أي دولة من دول وسط أفريقيا بصورة شاملة للجميع وحرّة وذات مصداقية تمثل خطوة هامة للحفاظ على الأمن والسلم وتنعكس آثارها على استقرار أمن المنطقة بأسرها، ويجب أن يُراعى خلالها عملية الحوار بين الحكومات وجميع الأطراف السياسية، بما فيها المعارضة.

ونود الإشارة إلى أهمية تعاون حكومات دول المنطقة مع المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد ولجنة خليج غينيا وغيرها من المنظمات الفاعلة ذات الصلة لتحقيق التقدم المرجو، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو في الجانب الأمني، والذي يُعد تحدياً هاماً لدول منطقة وسط أفريقيا.

وفي الحديث عن الجانب الأمني، نود أن نعرب عن بالغ قلقنا لما تشهده المنطقة من موجات عنف ونزاعات مسلحة يروح ضحيتها، للأسف، العديد من الأبرياء والمدنيين. ونؤكد على ضرورة إيجاد حلول جذرية لوقفها ومحاسبة مرتكبيها. كما ندين بأشد العبارات الأعمال الإجرامية والتفجيرات الانتحارية والهجمات المسلحة المتكررة وعمليات السرقة والاختطاف التي تقوم بها جماعتا بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة في المنطقة، والتي تعيق تحقيق تقدم على الصعيد السياسي والأمني والتنموي. وهنا، تبرز مسؤولية الجميع من خلال تعاون الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وجميع دول المنطقة للتصدي لتلك الهجمات والأعمال التخريبية.

ونشاط الأمين العام قلقة البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية في الكاميرون. ونحث الحكومة الكاميرونية على مواصلة تعاونها مع المنظمات الإقليمية والدولية وبذل المزيد من الجهد لتخفيف المعاناة الإنسانية ووقف أعمال العنف والنزاعات المسلحة ولوقف تدفق اللاجئين في إطار التزامها بالقانون الدولي